مصدر في «المالية» لـ«الوطن»: تكليف اللجان بمراجعة القيم الرائجة في جميع المحافظات والنتائج خلال أيام

أكثر من ٨ آلاف عقد بيع بقيم رائجة قاربت ٧٨٥ مليار ليرة و٢٣ ألف عقد إيجار منذ صدور قانون البيوع العقارية

| عبد الهادي شباط

كشفت بيانات وزارة المالية التي اطلعت عليها «الوطن»، بأن إجمالي عدد البيوع العقارية المنفذة في المحافظات بلغ ٨٢٨٨ عملية، وذلك منذ بدء تنفيذ القانون رقم ١٥ لعام ٢٠٢١ الخاص بالضريبة على البيوع العقارية في ٣ أيار ولغاية ١ حزيران (٢٠٢١) أي بحوالي ٣٥ يوم عمل فعلي، بإجمالي قيم رائجة لتلك البيوع قاربت ٧٨٥ مليار ليرة سورية، في حين تم تنفيذ ٢٣١٢٨ عقد إيجار.

بحسب البيانات، كانت النسبة الأكبر من عدد البيوع المنفذة في محافظة اللاذقية، بنسبة ١٧ بالمئة من إجمالي العقود، بواقع ١٤١١ عقد بيع، تلتها محافظة حلب بنسبة ١٦,٤ بالمئة جراء تنفيذ ١٣٦٣ عقداً، ثم محافظة ريف دمشق بنسبة ١٥,٢ بالمئة، جراء تنفيذ ١٢٥٩ عقداً، تلتها محافظة دمشق بنسبة ١١,٧ بالمئة، بواقع ٩٧٣ عقداً، ثم تأتي محافظة حمص بنسبة ١١,١ بالمئة، بواقع ٩٢١ عقداً، ثم محافظة طرطوس بنسبة ١٠,٤ بالمئة، بواقع ٨٦٢ عقداً، تليها محافظة حماة بنسبة ٩,٤ بالمئة، جراء تنفيذ ٧٧٨ عقداً، ثم محافظة السويداء بنسبة ٥,٧ بالمئة، بواقع ٤٧٠ عقداً، ومحافظة درعا بنسبة ١,٣ بالمئة، بواقع ١٠٥ عقود، ثم محافظة القنيطرة بنسبة ١,١ بالمئة، بواقع ٩١ عقداً، ومحافظة دير الزور بنسبة ٠,٧ بالمئة، بواقع ٥٤ عقداً.

توزع القيم الرائجة على المحافظات

فيما يخص توزع القيم الرائجة لعقود البيع المنفذة على المحافظات، فقد جاءت محافظة دمشق في المرتبة الأولى، بنسبة ٢٧,٥ بالمئة من إجمالي القيم الرائجة، بما يزيد عن ٢١٥,٦ مليار ليرة سورية، تليها محافظة حلب، بنسبة ٢٣,٥ بالمئة، بقرابة ١٨٤,١٥ مليار ليرة، ثم تأتي محافظة ريف دمشق، بنسبة ٢١,٢ بالمئة، بأكثر من ١٦٦,٥ مليار ليرة، ثم محافظة اللاذقية بنسبة ١٠,٣ بالمئة، بقرابة ٨٠,٨ مليار ليرة، ثم محافظة طرطوس بنسبة ٧,٢ بالمئة، وبأكثر من ٥٦,٣ مليارات ليرة، ومحافظة حماة بنسبة ٥,٣ بالمئة، بقرابة ٤١,٥ مليار ليرة، ثم محافظة حمص بنسبة ٣,٣ بالمئة، بما يقارب ٢٥,٩ مليار ليرة، ومحافظة درعا بنسبة ١ بالمئة، بأكثر من ٧,٥ مليارات ليرة، ومحافظة السويداء بنسبة ٠,٥ بالمئة، بما يتجاوز ٣,٧٥ مليارات ليرة، ومحافظة القنيطرة بنسبة ٠,٢ بالمئة، بأكثر من ١,٥٤ مليار ليرة، ثم محافظة دير الزور بنسبة ٠,١ بالمئة، بما يقارب ٧٥٩,٦ مليون ليرة.

توزع عقود الإيجار على المحافظات

بالنسبة لتوزع عقود الإيجار المنفذة على المحافظات، كشفت بيانات وزارة المالية أن معظمها كان في محافظة دمشق، بنسبة ٤٤,٢ بالمئة من إجمالي عقود الإيجار المنفذة، بواقع ١٠٢١٢ عقداً، تليها محافظة اللاذقية بنسبة ١٣,٦ بالمئة، جراء تنفيذ ٣١٤٤ عقداً، ثم محافظة حلب بنسبة ١٠,٣ بالمئة، بواقع ٢٣٧٥ عقداً، ومحافظة طرطوس بنسبة ٨,٢ بالمئة، بواقع ١٩٠١ عقد، ثم محافظة حمص بنسبة ٧,٩ بالمئة، بواقع ١٨٣١ عقداً، تليها محافظة ريف دمشق بنسبة ٧,٢ بالمئة، بواقع ١٦٦٧ عقداً، ثم محافظة حماة بنسبة ٥,١ بالمئة، بواقع ١١٨٩ عقداً، ومحافظة السويداء بنسبة ٢,٢ بالمئة، بواقع ٥٢٠ عقداً، تليها محافظة دير الزور بنسبة ٠,٦ بالمئة، بواقع ١٢٩ عقداً، ثم محافظة درعا بنسبة ٠,٥ بالمئة، بواقع ١١٥ عقداً، ومحافظة القنيطرة بنسبة ٠,٢ بالمئة، بواقع ٤٥ عقداً.

القيم الرائجة قيد المراجعة

وأكد مصدر مسؤول في الوزارة لـ«الوطن» أنه تم تكليف اللجان الفرعية في المحافظات منذ منتصف الشهر الماضي مراجعة القيم الرائجة للعقارات في جميع المحافظات، ومتوقع أن يتم إنجاز العمل خلال أيام.

وعن مقارنة البيانات التي تصدر عن المالية بين حين وآخر حول أعداد البيوع العقارية وقيمها الرائجة مع الفترة السابقة لصدور قانون ضريبة البيوع العقارية، بيّن المصدر أنه من الصعب حالياً إجراء مقارنات دقيقة لعدم وجود إحصائيات دقيقة قبل صدور القانون، إضافة إلى أن قيم العقارات والإيجارات المصرّح عنها للدوائر المالية لم تكن حقيقية، حيث قيمة أغلى منزل لا تتعدى ١٠٠ ألف ليرة سورية، عدا عن إعادة بيع العقار نفسه عدة مرات قبل تسجيله في نهاية المطاف إلى المشتري الأخير.

> دمشق الأولى بعقود الإيجار بـ٤٤ بالمئة.. واللاذقية الأولى بعقود البيع بـ١٧ بالمئة

رسوم عالية تفرضها الأردن على الشاحنات السورية بمعدل ٣ أضعاف زيادة على الرسوم التي تأخذها سورية

نصر لـ«الوطن»: ٢٣٠ شاحنة صادرات سورية يومياً عبر الأردن

| رامز محفوظ

أكد نائب رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق عبد الله نصر أنه تم حل مشكلة الشاحنات السورية العالقة عند الحدود المتجهة نحو دول الخليج خلال زيارة وفد اتحاد غرف التجارة السورية إلى الأردن.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن نائب رئيس غرفة تجارة دمشق أنه منذ أيام قليلة في أثناء سفر الوفد إلى الأردن عبر الحدود كان يتم السماح بإدخال ٣٥ شاحنة فقط يومياً عبر معبر جابر إلى الخليج لكن بعد الاجتماع مع وزير النقل الأردني تم السماح بعبور ٢٣٠ شاحنة يومياً، مشيراً إلى أنه في أثناء عودة الوفد إلى سورية سألنا عند الحدود عن عدد الشاحنات التي يسمح لها بالعبور وتم التأكيد لنا بأن ٢٣٠ شاحنة تم السماح لهم بالعبور اليوم.

وأضاف إن العمل عند المعبر كان خلال الأيام الماضية ينتهي عند الساعة الرابعة مساء وبعد الاجتماع مع المعنيين في الأردن تم تمديده حتى الساعة السابعة والنصف مساء، كما كان هناك جهاز واحد لفحص كورونا موجود عند الحدود ويستخدم للسائقين والزوار، ونحن طلبنا من السلطات الأردنية أن يتم الفحص للسائقين على حدة وفحص للزوار على حدة وذلك من خلال زيادة عدد أجهزة فحص كورونا لكن هذا الطلب لم ينفذ بعد.

وأوضح أن الوفد طلب كذلك من مدير الجمارك الأردني زيادة عدد عناصر الجمارك من أجل تسريع العمل وتسريع وتيرة التفتيش والتحميل عند الحدود.

وعن موضوع تفتيش الشاحنات السورية عند المعبر وتعرض الخضار والفواكه للتلف نتيجة التفتيش وإنزال البضائع بين نصر أن من حق السلطات الأردنية تفتيش الشاحنات وهذا أمر أمني لا نستطيع التدخل به والرغم من ذلك تم الحديث بهذا الموضوع والمعنيون في الأردن ابدوا استعداداً للتعاون بهذا الخصوص.

وبخصوص الرسوم التي تفرضها السلطات الأردنية على الشاحنات السورية التي تعبر الأراضي الأردنية والتي تعتبر اكبر من الرسوم التي تفرضها سورية على الشاحنات الأردنية وإمكانية تخفيض هذه الرسوم أوضح نصر أن هناك إشكالية بهذا الخصوص وتم عقد اجتماع مع المعنيين في الأردن لمناقشة هذا الأمر.

وأشار إلى أن السلطات الأردنية تأخذ ٢٠٠ دينار ضريبة نقل حمولة من الشاحنة السورية في حين أن سورية تأخذ ٢٠٠ دولار وهناك مشكلة بين البلدين بهذا الخصوص إضافة لذلك فإن السلطات الأردنية تأخذ رسم مازوت من الشاحنة السورية بقيمة ٢٨٠ دولاراً ورغم الوعود الأردنية بإعفاء الشاحنات من هذا الرسم لكن لم ينفذ هذا الوعد على حين أن سورية أعفت الشاحنات الأردنية من هذا الرسم، مشيراً إلى أن هذا الموضوع لم يحل بعد وحله بحاجة لدراسة بين الوزراء في البلدين.

وتوقع نصر أن يتم إفراغ المعبر من الشاحنات العالقة خلال مدة أقصاها أربعة أيام وذلك في حال صدق الجانب الأردني بوعوده في هذا الخصوص.

ولفت إلى أن السلطات الأردنية أبدت استعداداً تاماً للتعاون خلال زيارة الوفد إلى الأردن الذي اجتمع مع وزير النقل الأردن ووزيرة الصناعة والتجارة والتموين الأردنية ومع غرفة تجارة الأردن ومدير الجمارك الأردني.

ونوه بأنه تم التطرق خلال الزيارة إلى موضوع المنطقة الحرة المشتركة بين البلدين وذلك خلال اجتماع الوفد مع مدير المناطق الحرة في عمان والذي أكد بأنه تم إنجاز ٩٠ بالمئة منها ولم يتبق سوى ١٠ بالمئة منها وهي عبارة عن أمور الكترونية وكمبيوترات واتصالات.

وبين في ختام حديثه أن زيارة وفد اتحاد غرف التجارة السورية إلى الأردن تعتبر زيارة ومن انجح الزيارات على الصعيد الاقتصادي.

من جهته بين عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق مازن حسن في تصريح لـ«الوطن» أن الزيارة تعتبر ناجحة وهناك رغبة ومصلحة لدى الجانب الأردني من أجل حل القضايا العالقة بين البلدين وحل مشاكل الشحن والعبور.

وأضاف إن التفتيش الدقيق والكثيف من قبل السلطات الأردنية عند الحدود سبب عرقلة خلال الفترة الماضية بالنسبة لعبور الشاحنات السورية عبر الأراضي الأردنية.

«الأحذية» تسجل أرباحاً بلغت ١,٨ مليار ليرة

| الوطن

بيّن تقرير صادر عن الشركة العامة لصناعة الأحذية أن إنتاج الشركة خلال الربع الأول من العام الحالي بلغ ١٢٤ ألف زوج من مختلف أنواع الأحذية، وبنسبة تنفيذ ٤٥ بالمئة، باعت منها ما يزيد على ٧٣ ألف زوج بقيمة تجاوزت ١,٥ مليار ليرة، وبنسبة تنفيذ ٣٩ بالمئة.

وذكر التقرير أن إنتاج الشركة خلال العام الماضي بلغ ٤٠٢ ألف زوج من مختلف أنواع الأحذية بقيمة تجاوزت ٥,٣ مليارات ليرة وبنسبة تنفيذ بلغت ٨٥ بالمئة، على حين تجاوزت قيمة المبيعات ٧,٣ مليارات ليرة مقابل ٤٤١ ألف زوج أحذية بنسبة تنفيذ بلغت ٩٣ بالمئة.

وعزا التقرير الفارق بين حجم الإنتاج والمبيعات إلى تصريف الشركة لمخازينها السابقة، منوهاً بأن الأرباح تجاوزت ١,٨ مليار ليرة ما يجعلها ثاني أكبر شركة رابحة من الشركات التابعة للمؤسسة العامة للصناعات الكيميائية.

وبيّن شريف الحسن مدير عام الشركة العامة لصناعة الأحذية أن الشركة تعمل بشكل رئيس على كل من معملي أحذية السويداء ومصياف، وأن العمل جار منذ العام الماضي على رفد المعامل الأخرى ببعض الآلات، إذ تم تزويد معمل أحذية درعا بـ١٠ آلات خياطة، إذ جانب تزويد معمل النبك بمجموعة توليد، كما أنه تم تزويد كل من معملي السويداء ومصياف بآلتي مسحرة الكعب وشد الوسط، وآلتي ضغط، وذلك لتحديث خطوط الإنتاج ومواكبة التطورات الحالية في عالم صناعة الأحذية.

وأضاف الحسن إنه يتم العمل حالياً على استكمال تصديق العقد الخاص بتوريد آلتي حقن لكل من معملي السويداء ومصياف، ليكون لهما أثر كبير في النهوض بواقع الإنتاج وتحقيق نقلة نوعية في الإنتاج كماً ونوعاً.

انخفاض حصة الفرد من الكهرباء ما بين عامين ٢٠١١و٢٠٢٠ من ٢٣٧٨ إلى ١١٩٠ كيلوواط ساعي

ضمانات حكومية للمستثمرين في القطاع الخاص

| هناء غانم

انتهت وزارة الكهرباء من إعداد منظومة خاصة بالاستثمار في الطاقات المتجددة أظهرت من خلالها العديد من المؤشرات التي تتعلق بقطاع الكهرباء، «الوطن» حصلت على نسخة من المنظومة التي بينت بداية مؤشرات الكهرباء خلال فترة الحرب منذ ٢٠١١ ولنهاية ٢٠٢٠ حيث انخفض إنتاج الطاقة الكهربائية من ٤٩ مليار ك. و. س عام ٢٠١١ إلى نحو ١٩ مليار ك. و. س عام ٢٠١٦، ثم ازداد إلى ٢٧ مليار ك. و. س خلال عام ٢٠٢٠ لازدياد كمية الغاز المورد إلى محطات التوليد. كما انخفضت كمية الفيول أويل المستهلكة لإنتاج الكهرباء من ٣,٨ مليون طن عام ٢٠١١ أي بمعدل ١٠٤٠٠ طن يومياً، إلى ١,٦ مليون طن عام ٢٠١٦ أي بمعدل ٤٤٠٠ طن يومياً، ثم ارتفعت إلى ٢,١ مليون طن عام ٢٠٢٠. أي بمعدل ٥٨٠٠ طن يومياً وبينت الوزارة أن كمية الغاز المستهلكة لإنتاج الكهرباء قد انخفضت أيضاً من ٢٠ مليون م٣ بالليوم عام ٢٠١١ إلى ٧ ملايين م٣ بالليوم عام ٢٠١٦، ثم ازدادت إلى ١٣ مليون م٣ بالليوم عام ٢٠١٩ ومنذ الربع الأخير لعام ٢٠٢٠ انخفضت الواردات اليومية من الغاز إلى ٨,٢ ملايين م٣ بالليوم وما تزال حتى الآن.

وفي الوقت ذاته انخفض استهلاك الكهرباء من ٣٩ مليار ك. و. س عام ٢٠١١ إلى ١٥ مليار ك. و. س عام ٢٠١٦، ثم ارتفعت كمية الكهرباء المستهلكة إلى نحو ٢٢ مليار ك. و. س عام ٢٠٢٠، مشيرة إلى أن وسطي نسبة الاستهلاك المنزلي نحو ٦٠٪ من إجمالي الاستهلاك وقد كانت قبل الحرب أقل من ٥٠ بالمئة وازدادت بسبب توجه الإخوة المواطنين لاستخدام الكهرباء لأغراض الطهي وتسخين المياه والتدفئة.

وأوضحت المنظومة أن حصة الفرد الواحد من الكهرباء قد انخفضت من ٢٣٧٨ ك. و. س سنوياً عام ٢٠١١ إلى ٨٩٥ ك. و. س للفرد عام ٢٠١٦ ووصلت عام ٢٠٢٠ إلى ١١٩٠ ك. و. س للفرد سنوياً.

وأشارت المنظومة إلى أن الاستطاعة الإجمالية لمجموعات التوليد المتاحة حالياً بلغت (٥١٥٠) ميغاواط، بما فيها محطة توليد دير علي٢ باستطاعة (٧٥٠) ميغاواط، التي دخلت بالخدمة عام ٢٠١٨، في حين تبلغ الاستطاعة المولدة حالياً (٢٥٠٠) ميغاواط وفق الآتي:

- (١٠٢٠) ميغاواط يتم توليدها من المجموعات البخارية العاملة على الفيول، وتحتاج إلى (٧٠٠٠) طن فيول يومياً وعددها (١٣) مجموعة، وتحتاج لأعمال صيانة بقيمة تقديرية نحو (٢٦٠) مليون يورو لتصبح استطاعتها (٢٠٦٤) ميغاواط.
- (١٢٠٠-١٤٨٠) ميغاواط يتم توليدها من المجموعات الغازية البالغ عددها (٣٤) مجموعة، وتحتاج إلى (١٨) مليون متر مكعب من الغاز يومياً لتوليد استطاعة قدرها (٣٥٠٥) ميغاواط، في حين أن كمية الغاز المتوفرة خلال الفترة الحالية لا تتجاوز (٨,٢) ملايين متر مكعب يومياً، والتي انخفضت من (١٣) مليون متر مكعب في الشهر السادس من عام ٢٠١٩ لتصل إلى (١١) مليون متر مكعب في الشهر السادس من عام ٢٠٢٠.
- كما يوجد (١٩) مجموعة غازية متوقفة تماماً عن العمل بسبب نقص الغاز.

وتحت عنوان الطاقات المتجددة أوضحت المنظومة أنه في ضوء محدودية تأمين الوقود الأحفوري اللازم لعمل محطات التوليد الكهروحرارية، كان لابد من تكثيف الجهود للاستفادة من الطاقات المتجددة لتأمين مصادر إضافية لتوليد الكهرباء، ونعني بها تلك المولدة من مصدر طبيعي غير تقليدي، مستمر لا ينضب، ويحتاج فقط إلى تحويله من طاقة طبيعية إلى أخرى يسهل استخدامها بوساطة تقنيات العصر.

ورغم أن مزايا البدائل المتجددة معروفة جيداً، إلا أن هناك بعض الصعوبات التي تواجه استخدامها، فهي غير متوفرة دائماً عند الطلب، وتتطلب استثمارات تقارب الاستثمارات المطلوبة للمحطات التقليدية للاستطاعة نفسها، وأن إنتاجها السنوي لا يتعدى ١/٣ إنتاج المحطات التقليدية، لذلك تعتبر موفرة للوقود وليست بديلة عن المحطات التقليدية.

وبمقارنة ما تنتجه الاستطاعة المركبة نفسها (كيلوواط مركب) بين مختلف التقنيات نجد أن المحطات التقليدية تنتج ما يقارب ٨٠٠٠ ك. و. س/سنة والمحطات الكهروضوئية تنتج ما بين ١٥٠٠-١٨٠٠ ك. و. س/سنة في حين تنتج المحطات الكهوروريحية ما يقارب ٢٥٠٠-٣٠٠٠ ك. و. س/سنة.

العوامل المحفزة على الاستثمار

وعن العوامل المحفزة على الاستثمار في الطاقات المتجددة تتطرقت الوزارة إلى أن هناك خططاً حكومية معتمدة في مجال الاستفادة من مصادر الطاقات المتجددة، وآليات تحفيزية لذلك منها توفر آليات مناسبة وواضحة لتمويل مشاريع الطاقات المتجددة مع وجود كمون متاح من مصادر الطاقات المتجددة إضافة إلى وجود بيئة تشريعية وقانونية محفزة ومشجعة على الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة.

وذكرت المنظومة أن سورية تعد من البلاد المشمسة، حيث تتجاوز أيام السطوع ٣٠٠ يوم في السنة، وأن معظم الجغرافية السورية تمتلك شدة إشعاع شمسي متقارب جداً، حيث يبلغ وسطي كمية هذا الإشعاع على سطح أفقي بـ٥ كيلوواط ساعي على المتر المربع في اليوم، وهو رقم يدل على أن الاستفادة من الطاقة الشمسية سواء في تسخين المياه أم في توليد الكهرباء أمر مجد وذو مردود. في حين نجد الكمون الريحي النّظري يتجاوز ٤٠ ألف ميغاواط، ويبلغ الكمون القابل للاستثمار في توليد الكهرباء نحو ٨٠٠٠ ميغاواط، وهذا يعني أن الإمكانية متاحة للاستفادة من هذا الكمون في المرحلة المقبلة. وان هناك مخلفات حيوانية ونباتية والآدمية حيث أظهرت الدراسات بأن الكمون الطاقي الممكن استخراجه من هذه المخلفات يبلغ نحو ٢,٣ ملايين طن مكافئ نفطي وهناك إمكانية للاستفادة من الكمون المتاح على السدود ومجاري الأنهار وقنوات نقل المياه بأنواعها المختلفة، حيث يقدر الكمون الإجمالي لهذه المصادر بحوالي ١٠٠ ميغاواط.

وحول البيئة التشريعية المشجعة على استخدام الطاقات المتجددة أوضحت الوزارة أن قانون الكهرباء رقم ٣٢ لعام ٢٠١٠ سمح للقطاع العام والمشترك والخاص والأجنبي بالاستثمار في مجالي توزيع وتوليد الكهرباء.

ودعم وشجع استخدام الطاقات المتجددة في مختلف المجالات وتوطين صناعتها حيث تم تشكيل لجنة لتطوير القانون في ضوء المتطلبات الجديدة وقد حدد قانون التشاركية رقم ٥ لعام ٢٠١٦ إجراءات مشاركة القطاع الخاص. وحدد قانون الاستثمار رقم ١٨ لعام ٢٠٢١ مزايا وحوافز الاستثمار في الطاقات المتجددة وفق قانون الكهرباء.

تعرفة التغذية

وتحت بند تعرفة التغذية ذكرت المنظومة أن القانون أجاز شراء الكهرباء المنتجة من مشاريع الطاقات المتجددة التي يمكن ربطها على شبكة التوزيع، إذا توفرت الإمكانات الفنية لذلك، بأسعار تشجيعية تصدر بقرار من رئيس مجلس الوزراء.

حيث صدر القرار رقم ١٦٢٠٢ لعام ٢٠١١، عدّل بالقرار ١٧٦٣ لعام ٢٠١٦، وآخرها برقم ١١١٣ لعام ٢٠٢٠. وفي المادة ٣٠ من القانون أجاز القانون شراء الكهرباء المنتجة من مشاريع الطاقات المتجددة التي يمكن ربطها على شبكة التوزيع، إذا توفرت الإمكانات الفنية لذلك، بأسعار تشجيعية تصدر بقرار من رئيس مجلس الوزراء.

أما الخطط المعتمدة للاستفادة من مصادر الطاقات المتجددة في سورية فهناك مؤتمر الطاقة عام ٢٠١٠ الذي وضع رؤية إستراتيجية لمساهمة الطاقات المتجددة في ميزان الطاقة حتى عام ٢٠٣٠ بحيث تصل نسبة مساهمتها إلى ١٠ بالمئة من الطلب على الطاقة الأولية. مع اعتماد إستراتيجية واضحة للطاقات المتجددة حتى عام ٢٠٣٠ بتاريخ ٢٠١٩/١٠/٢٧ من مجلس الوزراء.

وذكرت المنظومة أن هناك ١,٢ مليون سخان شمسي إضافة إلى ٩٠٠ ميغاواط كهوروريحي و١٥٠٠ ميغاواط كهروضوئي لتوليد الطاقة الكهربائية ونحتاج إلى ٥ ك.م/م٢ كما نحتاج ٨٠٠٠ م. وإضافة إلى ٢,٣ مليون طن مكافئ نفطي وغيرها

وعن النتائج الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة بينت المنظومة أنه النتائج مهمة وتخلق ما لا يقل عن ٥٠٠٠/ فرصة عمل جديدة دائمة.

وبينت الوزارة أن إستراتيجية الطاقات المتجددة وتنفيذ الإستراتيجية لعام ٢٠٣٠ يحتاج إلى زيادة نسبة مساهمة الطاقات المتجددة في ميزان الطاقة لـ ٥٪ مع المساهمة في تأمين الكهرباء لـ ٧ بالمئة من الطلب على الكهرباء المتوقع أن يصل عام ٢٠٣٠ لحوالي ٨٠ مليار ك. و. س إضافة إلى توفير وقود ما يقارب /٢/ مليون طن مكافئ نفطي سنوياً كما أنه يسهم في تخفيض الانبعاثات الضارة بحوالي /٦/ ملايين طن من ثاني أكسيد الكربون سنوياً.

كما أنه حسب الوزارة نجد أن أسعار شراء الكهرباء المنتجة من مشاريع وأنظمة الطاقات المتجددة التي يمكن ربطها على شبكة التوزيع، وفق القرار ١١١٣ على الشكل التالي: سعر الكهرباء المنتجة من اللواقط الشمسية. نحو /٧/ سنت يورو لكل كيلوواط ساعي وسعر الكهرباء المنتجة من المشاريع الهجينة الريحية - الشمسية ٦ سنتات يورو لكل كيلوواط ساعي إضافة إلى /٦,٥/ سنتات يورو لكل كيلوواط ساعي سعر الكهرباء المنتجة من المشاريع الهجينة الريحية - الشمسية أما سعر الكهرباء المنتجة من غاز مكبات القمامة (المطامر) فهو ٥,٧ سنت يورو لكل كيلوواط ساعي.

كذلك سعر الكهرباء المنتجة من الكتلة الحيوية فيه بنحو ١٠ سنتات يورو لكل كيلوواط ساعي في حين حدد سعر الكهرباء المنتجة من العنفات الكهرومائية بحو ٦ سنتات يورو لكل كيلوواط ساعي.

ومن الجدير ذكره أن قيمة الكهرباء تحتسب على أساس الأسعار المحددة بعملة اليورو ويتم التسديد بالليرة السورية وفق نشرة أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الليرة السورية الخاصة بالمصارف الصادرة عن مصرف سورية المركزي بتاريخ الاستحقاق.

مشاريع الطاقات المتجددة المنفذة وقيد التنفيذ من قبل الجهات التابعة للوزارة؟

وحول واقع الطاقات المتجددة في سورية ذكرت المنظومة أنه في دمشق نفذ المركز الوطني لبحوث الطاقة (١١) مشروعاً باستطاعة (٦١٣) كيلوواط. حيث يقوم المركز بتنفيذ مشروع باستطاعة ٧٠٠ كيلوواط وفي ريف دمشق نفذ المركز الوطني لبحوث الطاقة مشروعاً باستطاعة (١٤٠) كيلوواط ونفذت المؤسسة العامة لتوليد الكهرباء مشروع باستطاعة (١٢٦٠) كيلوواط وفي حمص نفذ المركز الوطني لبحوث الطاقة مشروعاً باستطاعة (٢٠٠) كيلوواط وفي طرطوس ١ نفذ المركز الوطني لبحوث الطاقة مشروعاً باستطاعة (١٥٠) كيلوواط وفي طرطوس (١٥٠) كيلوواط وفي حلب قامت المؤسسة العامة لتوليد الكهرباء بتنفيذ مشروع باستطاعة (٣٣٠٠٠) كيلوواط، وستتم زيادة الاستطاعة بنسبة ٢٥٪ حسب الشروط العقدية بحيث تصبح الاستطاعة (٤٢٠٠٠) كيلوواط.

وبينت الوزارة أن عدد المشاريع الكهروضوئية المرخصة من قبل القطاع الخاص حتى نهاية ٢٠٢٠ (١٣٠مشروعاً) باستطاعة اجمالية قد بلغت (١٠٤، ١٧٠ كيلوواط) على حين بلغت المشاريع المنفذه منها حتى نهاية الفترة نفسها نحو (٦١مشروعاً) باستطاعة اجمالية (١٣,٨٩٨ كيلوواط).

وفي ظل وجود دعم لسلعة الكهرباء ولاسيما التي سيتم شراؤها من القطاع الخاص أكدت المنظومة ضرورة تأمين السيولة النقدية..

أما الضمانات الحكومية فهي لمشاريع مفتاح باليد ولاتفاقيات شراء الطاقة مطلوب كفالة سيادية.

وحول المقومات التي تساهم في دفع القطاع الخاص لخوض غمار الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة ذكرت المنظومة أن وجود أطر مؤسساتية وتشريعية مع تحديد الإمكانات المتاحة من مصادر الطاقة المتجددة ووضع نظام تسعير وأسس تعاقدية.

المقترحات:

وخلصت المنظومة بجملة من المقترحات تتمثل بتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مشاريع الطاقات المتجددة من خلال منح بعض المزايا والتسهيلات التفضيلية اللازمة لتحفيزه على هذا النوع من الاستثمار، والسماح للمستثمرين في التعاقد مباشرة مع المستهلكين لبيع الطاقة الكهربائية المنتجة من مصادر الطاقة المتجددة والأهم العمل على إيجاد آليات محددة لتأمين التمويل اللازم للاستثمار في مجال الطاقات المتجددة من خلال إلزام المصارف العامة والخاصة بمنح القروض والتسهيلات اللازمة وفق أسس محددة لتشجيع المستثمرين لإقامة مشاريع الطاقات المتجددة.

وتخصيص أراض من الأملاك العامة غير صالحة للزراعة لمشاريع الطاقات المتجددة (ولاسيما الكهروضوئية والكهروريحية) التي تقدر استطاعتها /٥/ ميغاواط وما فوق مقابل نسبة ١٪ من كمية الكهرباء المنتجة، إضافة إلى منح قروض ميسرة للمواطنين الراغبين في تركيب سخان شمسي أو تركيب منظومة كهروضوئية باستطاعة لا تزيد على /٥/ كيلوواط.. وقروض ميسرة للصناعيين الراغبين في الاستفادة من الطاقات المتجددة في منشآتهم مع تقديم التسهيلات والاعفاءات الضريبية للصناعيين اللذين يعتمدون على الطاقات المتجددة بنسبة تزيد على ٣٠ بالمئة من حاجتهم، والأهم التنسيق مع وزارتي الزراعة والموارد المائية بوضع خطة وبرنامج تنفيذي لتركيب منظومات طاقة شمسية لضخ المياه من الآبار. علماً بأن وزارة الكهرباء بالتنسيق مع لجنة الموارد والطاقة تعمل على تعديل قرار تعرفة التغذية الكهربائية ١١١٣ بحيث يتيح للمستثمرين من القطاع الخاص تغذية المضخات المذكورة من مصادر الطاقات المتجددة لما يحققه من وثوقية الأمن المائي في ظل الانقطاعات الكهربائية.

وأخيراً لا بد من وضع برنامج تنفيذي للاستفادة من أسطح الأبنية الحكومية الشاغرة لتركيب لواقط كهروضوئية تدريجيا خلال ٥ سنوات، وتخصيص الجهات العامة بالاعتمادات المالية اللازمة على بند مشاريع الطاقات المتجددة لتنفيذ خطتها السنوية، بحيث لا تقل عن ٢ بالمئة من اعتمادات الموازنة الاستثمارية لكل جهة كحد أدنى.

وإعفاء جميع أنظمة وأجهزة ومعدات مصادر الطاقة المتجددة وترشيد استهلاك الطاقة ومدخلات إنتاجها وتصنيعها المصنعة محلياً و/أو المستوردة من جميع الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات، وحتى يتم تشجيع مشتركي الكهرباء لاستخدام الطاقات المتجددة في الطلب ورفع كفاءة استخدام الطاقة لا بد من التحول التدريجي من الدعم المباشر إلى الدعم الشفاف وصولاً إلى التعرفة التي تعكس التكاليف مع هامش ربح.

> قروض ميسرة لتركيب الطاقة الشمسية